أثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي

د/ جمال سالمي
جامعة عنابة

ملخص:
يتمثل الهدف الأساس من هذا المقال في توضيح مختلف آثار اقتصاد المعرفة، كنمط تكنو– اقتصادي جديد قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت، على مختلف نشاطات وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي.

لقد بينت هذه الدراسة أن تأثيرات اقتصاد المعرفة لم تقتصر على تطوير طرق جديدة وسريعة جدا للبحث الإلكتروني، عبر محركات بحث، تعتبر بمثابة فهارس أو بوابات، يستعملها جميع مستخدمي الإنترنت Internet، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، في كل وقت، ولأي شخص، بل توسعت إلى الاستفادة من بقية آليات وقنوات هذا النمط الاقتصادي المعرفي الجديد، على غرار الأنترانات Intranet والإكسترانات Extranet التي تربط البنوك وشركات التأمين الإسلامية فيما بينها.

كما أوضح هذا البحث أيضا في نهاية المطاف لرواد تسويق مزايا الاقتصاد الإسلامي لشبكة العلاقات الاقتصادية محليا وعالميا، وتحيينها باستمرار، عبر الاتصال السريع والسهل بكل الأعوان الاقتصاديين مباشرة عبر بريدهم الإلكتروني Email، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي Facebook أو Twitter.

الكلمات الدالة: اقتصاد المعرفة – نمط تكنو– اقتصادي جديد – العولمة المعلوماتية – الاقتصاد الإسلامي – البحث الإلكتروني – الإنترنت – الانترانات – الاكسترانات.

Abstract:

The main objective of this article is to clarify the different effects of the knowledge economy, as a new techno-economic style, based on the widespread use of information and the networks of Internet, on the several activities and applications of Islamic economy.

This study had shown that the effects of the knowledge economy wasn't limited to the development of new and very quick methods to electronic search, via search engines, considered as indexes or gates, used by all Internet users, which can explain everything related to Islamic economics, all the time, and for any person, but they expanded to take advantage of the rest of the mechanisms and channels of this new economic cognitive style, similar to Intranet for secret transactions and Extranet for connecting Islamic banks and insurance companies among them.

Finally, this research had also clarified for the leaders of the Islamic economics advantages' marketing must intensified their economic relations network, both locally and globally, and constantly updating, via quick and easy contact with all economic agents directly via their E-mail, or via social networking sites facebook or twitter.

Keywords:

Knowledge economy/ new techno-economic style/ informational globalization/Islamic economy/ electronic search/ Internet/ Intranet/Extranet

مقدمة:

لم يبق للرأسمالية الحالية بعد انهيار غريمتها الاشتراكية وتفاقم أزماتها المالية الربوية إلا اللجوء للبديل الشرعي الإسلامي دون مكابرة أو هروب نحو الأمام.

غير أن جهل الغرب بمزايا الاقتصاد الإسلامي لم يمنع بعض الاقتصاديين النزهاء من محاولة تبني بعض تطبيقاته الناجحة حاليا، على

غرار المعاملات المصرفية، رغم ارتكازها على إلغاء الربا، الذي يمثل جوهر النشاط الرأسمالي الاستغلالي الجشع.

رغم ذلك، وموازاة مع الصعود الصاروخي لأسهم الاقتصاد الإسلامي عربيا وغربيا، علميا وعمليا، تتواصل جهود عولمة النموذج الليبرالي باستغلال كل آليات اقتصاد المعرفة، في ظل تطور تكنولوجي متسارع أسهم في الترويج الذكي والتدويل المستمر والملح للرأسمالية.

كما أسهمت العولمة المعلوماتية بقسط وافر، وخاصة عبر الشابكة: الشبكة المعلوماتية العنكبوتية العالمية، المعروفة اصطلاحا بالإنترنت، في زيادة هيمنة وسيطرة الليبرالية على المشهد الاقتصادي العالمي، سعيا لفرض مذهبية السوق كبديل اقتصادي وحيد، أمام جميع دول العالم دون استثناء، في سبيل تعميم التبادل الحر وقيم المنافسة، لتحويل العالم كله إلى قرية تجارية موحدة، مع زيادة تدفقات التجارة ورأس المال والمعلومات، وتيسير قدرة الأفراد على الانتقال عبر الحدود.

في هذه الأجواء الاقتصادية الساخنة، يعود الاقتصاد الإسلامي بقوة على المسرح الاقتصادي العالمي، في تحد واضح وصريح وشجاع لكل محاولات العولمة المالية والاقتصادية، محاولا تعظيم الاستفادة القصوى من عصر المعلومات، الذي فرض ديناميكية اقتصادية جديدة، أفضت إلى الولوج نهائيا إلى العصر ما بعد الصناعي.

تأسيسا على ما سبق، تدور إشكالية هذا البحث حول التساؤل المركزي التالي: **كيف أثر اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي؟**

تتفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية، على غرار:

1- ما هي ملابسات بروز اقتصاد المعرفة في ظل العولمة المعلوماتية؟

2- هل يمكن للاقتصاد الإسلامي أن يصبح فعلا بديلا شرعيا للرأسمالية الحالية؟

3- ما هي أبرز آثار اقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي؟

1 – بروز اقتصاديات المعرفة في ظل العولمة المعلوماتية:

أنتجت الثورة الإلكترونية عولمة معلوماتية حيوية قوية تزامنت مع عولمة مالية واقتصادية، سمحت بالدخول في مرحلة ما بعد الاقتصاد الصناعي، باعتمادها اعتماداً أساسياً على تكنولوجيا المعلومات.

في هذا الخضم، يدور اقتصاد المعرفة Knowledge economy حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها، واستخدامها، وتوظيفها، وابتكارها بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأسمال، وتوظيف البحث العلمي، لإحداث مجموعة من التغييرات الاستراتيجية في طبيعة المحيط الاقتصادي وتنظيمه، ليصبح أكثر استجابة وانسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشمولي التكاملي[1].

بفضل مزايا وفرص عصر المعلومات، أخذ اقتصاد المعرفة يحل بسرعة مضطردة محل اقتصاد العضلة والأرض والآلة كمصدر للقوة وينبوع للثروة، بعد أن انتقل التوازن بين المعرفة والموارد بالنسبة للبلدان الأكثر رخاء وتطورا نحو المعرفة، لتصبح هذه الأخيرة العامل الأكثر أهمية في تحديد مقياس الحياة، متفوقة في ذلك على باقي العوامل التقليدية كرأس المال والعمل والتنظيم والطبيعة التي استنفذت دورها في عصري الزراعة والصناعة[2].

لقد زاد اهتمام الباحثين الأكاديميين ببلورة نظريات اقتصادية واضحة وموضوعية عن هذا الاقتصاد الجديد، معتمدة على محاولة إعطاء تعريف لاقتصاد المعرفة، باعتباره حقلا علميا حديثا، ونمطا اقتصاديا جديدا:

1/ اقتصاد جديد يقوم على أساس إنتاج المعرفة، واستخدام ثمارها وإنجازاتها، واستهلاكها بالمعنى الاقتصادي للاستهلاك[3] .

2/ اقتصاد حديث، فرض طائفة جديدة من ألوان النشاطات المرتبطة بالمعرفة والتكنولوجيات والمعلومات، خلافا للأدبيات الكلاسيكية للتنمية[4].

3/ اقتصاد يعمل على زيادة نمو معدل الإنتاجية بشكل مرتفع على المدى الطويل، بفضل إنتاج وانتشار تكنولوجيات الإعلام والاتصال[5].

4/ اقتصاد فريد برز نتيجة وقوع حدث تقني كبير تجلى في ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال TIC، وتميز بالانخفاض في تكاليف ترميز المعرفة ونقلها واكتسابها، فانعكس ذلك بزيادة قوية في مخرجات المعرفة، وفي تنامي مكانة التغيير في النشاط الاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة المكرسة للتجديد والابتكار[6].

بناء عليه، يمكن القول أن اقتصاد المعرفة نمط تكنو–اقتصادي متطور، قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنت، في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، وخاصة في التجارة الإلكترونية، ومرتكزا بقوة على

المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي، خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الإعلام والاتصال TIC[7].

2 – الاقتصاد الإسلامي: البديل الشرعي للرأسمالية الحالية

إذا كان الاقتصاد في اللغة مأخوذا من القصد وهو استقامة الطريق والعدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط، فهو ما بين الإسراف والتقتير، فإنه يعني اصطلاحا تلك الأحكام والقواعد الشرعية التي تنظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته. لا يُستثنى من تلك القواعد فرد أو بنك أو مؤسسة، أو أي عون اقتصادي يأتمر بالشريعة الإسلامية الغراء، بما فيه الاقتصاد المنزلي المتعلق بتسيير ميزانية الأسرة وترشيد استهلاك أفرادها، كمنطلق رئيس لبناء اقتصاد إسلامي متين، يتميز بوعي وعقلانية أفراده من الأسرة حتى المؤسسة والدولة[8].

ينفرد المذهب الاقتصادي الإسلامي بعدم ارتكازه أساساً على الفرد شأن المذهب الرأسمالي، ولا على المجتمع شأن المذهب الاشتراكي، وإنما يوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وأساس ذلك هو أن كلاً من المصلحتين الخاصة والعامة يكمل كلاهما الآخر، وفي حماية أحدهما حماية للآخر، وهو ليس مزاجا مركبا بين الرأسمالية والاشتراكية، يأخذ من كل منهما جانباً، بل له فلسفة اقتصادية متفردة تقوم على مبادئ عقائدية تنبني على كون الإنسان مستخلفا[9].

تقوم عقيدة الاقتصاد الإسلامي على مبدئين:

- **المال مال الله والإنسان مستخلف فيه**: فالإنسان مسؤول عن هذا المال، كسباً وإنفاقاً، أمام الله في الآخرة، وأمام الناس في الدنيا، فلا يجوز أن يكتسب المال من معصية، أو ينفقه في حرام، ولا فيما يضر الناس.
- **دور المال كأداة لقياس القيمة ووسيلة للتبادل التجاري:** وليس سلعة من السلع، فلا يجوز بيعه وشراؤه (ربا الفضل) ولا تأجيره (ربا النسيئة)[10].

ويستهدف النظام الاقتصادي الإسلامي تحقيق ما يلي:

- إشباع الحاجات الأصلية في إطار القيم والأخلاق الإسلامية والسلوكيات الحسنة.
- إحداث توازن حقيقي بين حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن.
- تحقيق رقي الإنسان في كافة ميادين الحياة بشكل واقعي متكامل.

- المحافظة على كرامة الإنسان بعدم تركه فريسة سهلة للمذلة والاستغلال والهوان.
- تنظيم المعاملات للوصول إلى مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع.
- التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية.
- العدالة في توزيع الثروات بما يحقق رفاهية الدنيا ورضا الله في الآخرة[11].

كما يمكن تلخيص أهم قواعد الاقتصاد الإسلامي فيما يلي:

- المشاركة في المخاطر.
- إدماج الزكاة ضمن موارد الدولة.
- عدم تكديس الثروات بفضل نظام المواريث.
- الصدقات والأوقاف.
- تغليب المنفعة العامة على المنفعة الخاصة عند التضارب.
- مراقبة السوق عن طريق المحتسب دون التدخل في تحديد السعر.
- الشفافية.
- تمييز الممتلكات العامة عن الفردية لدفع الضرر العام بالضرر الخاص.
- إبقاء سيطرة الدولة على المرافق العامة لتوفير حاجات الناس والمجتمع.
- حق الأفراد في تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج بشرط عدم الإضرار بمصالح الناس، ومنع احتكار سلعة تحتاجها العامة[12].
- حفظ حق الله تعالى[13].

ولا يمكن تطبيق الاقتصاد الإسلامي دون تفادي المحظورات التالية:

- الربا بنوعيه.
- الاحتكار؛ لما فيه من الإضرار بمصالح العامة والاستغلال لحاجاتهم، وما يتسبب فيه من قهر للمحتاج، وربح فاحش للمحتكر.
- تحريم الاتجار في القروض، إذ لا يجوز ذلك، فالمال لا يباع ولا يشترى، والقروض هي إحدى صور المال.
- تحريم بيع ما لا يمتلكه الفرد، لمنع المخاطرة أو المقامرة.
- تحريم بيع الغرر لأنه بيعٌ لغير معلوم، مثل بيع السمك في الماء، أو أنواع المقامرة التي صارت منتشرة في مسابقات الفضائيات وشركات الهواتف.
- تحريم الاتجار في المحرمات، فلا يجوز التربح مما حرّم الله عز وجل، كالتجارة في الخمور أو المخدرات.
- تحريم بيع العينة كشكل من أشكال التحايل على الربا، حيث يقوم الفرد بشراء شيء ما من شخص على أن يتم السداد بعد مدة، ثم يقوم ببيعها مرة أخرى إلى صاحبها بسعر أقل من الذي اشتراه به فيقبض الثمن.

وتتمثل الأدوات الاستثمارية للاقتصاد الإسلامي في المضاربة، المرابحة، المشاركة، الإجارة والسَلَم[14].

يعتبر النشاط المالي الإسلامي حاليا من أكبر نجاحات محاولات تطبيق الاقتصاد الإسلامي، فقد بلغ عدد المؤسسات المالية والنقدية التي تتعامل دون ربا حوالي 500 مؤسسة عبر العالم، أغلبها مصارف، بعد أن وصل عدد هذه البنوك اللاربوية قبل عشر سنوات أي سنة 2003 حوالي 230 مصرفا في معظم أنحاء العالم منذ أن كانت واحدة سنة 1975، تاريخ ظهور أول بنك إسلامي مرخص له من طرف السلطات، وهو بنك دبي الإسلامي، رغم أنه كان قد تأسس قبله بنك ميرت غانم في مصر سنة 1963، لكن فشلت هذه التجربة نظرا للظروف السياسية التي كانت تسود مصر خلال تلك الفترة[15].

كما أصدر الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية سنة 1977 موسوعة البنوك الإسلامية، وافتك عن جدارة واستحقاق مقعد ملاحظ في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي صارت اليوم منظمة التعاون الإسلامي، مع اعتراف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO [16].

نجحت الجهود المبذولة من العلماء والفقهاء والدعاة في التطبيق المعاصر لبعض مفاهيم وأسس وقواعد الاقتصاد الإسلامي، ومن نماذج ذلك ما يلي:

- البنوك الإسلامية.
- الفروع الإسلامية للبنوك التقليدية.
- شركات ومؤسسات التأمين الإسلامي التي تقوم على مبدأ التعاون والتكافل الاجتماعي.
- صناديق التأمين والتكافل الخاصة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للتجمعات الفئوية.
- صناديق الاستثمار الإسلامي بكافة أنواعها وصيغها.
- بيوت التمويل الإسلامية.
- مؤسسات وصناديق الزكاة المنتشرة في معظم البلاد الإسلامية، سواء كانت حكومية أو مستقلة أو تحت إشراف الحكومة.
- الوحدات الاقتصادية التي تلتزم في كافة معاملاتها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

- الوحدات غير الهادفة للربح كالوقف الخيري أو الوصايا، وممارستها لمجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تحول عوائدها إلى أعمال الخير والبر.
- أسواق المال الإسلامية التي يتم فيها تداول مجموعة من الأوراق والصكوك الإسلامية.
- هيئات المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية[17].

3 – عشرة آثار إيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي:

لم يقتصر تأثير اقتصاد المعرفة على بعض القطاعات الاقتصادية، على غرار الصيرفة والتجارة والتسويق، بل شمل أيضا معظم مجالات الاقتصاد الإسلامي، بعد أن نالت الليبرالية الرأسمالية المتحكمة حاليا في العرش الاقتصادي العالمي نصيبها الوافر من تأثيرات هذا النمط التكنو–اقتصادي المعرفي الجديد.

في هذا السياق، يمكن إيجاز أهم تلك الآثار الإيجابية عبر النقاط العشر التالية:

1- لولا اقتصاد المعرفة لما استفاد الاقتصاد الإسلامي أبدا من مزايا وفرص وعروض التطور التكنولوجي المتسارع الناتج عن الثورة الإلكترونية.

2- يحتاج تدويل النموذج الاقتصادي الإسلامي إلى أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة، على غرار البنوك الإلكترونية الإسلامية التي نجحت نجاحا باهرا جعلها محط إعجاب المصرفيين الغربيين أنفسهم، مثلما حدث لبنك دبي الإسلامي في الإمارات العربية المتحدة الذي نال منذ سنوات قليلة جائزة أفضل البنوك الإلكترونية في الشرق الأوسط[18].

3- مثلما ساعدت العولمة المعلوماتية على نشر وتعميم اقتصاديات السوق الليبرالية، رغم سلبياتها الكثيرة وأزماتها المتعددة، فإنها ستساعد أيضا عبر آليات ووسائل وقنوات اقتصاد المعرفة على نشر وتعميم الاقتصاد الإسلامي بكل مزاياه وفوائده وإيجابياته.

4- يتيح اقتصاد المعرفة للمشرفين على الاقتصاد الإسلامي فرصة الاتصال والتسويق يوميا، 24 ساعة/24 ساعة، مع مئات الملايين من مستخدمي شبكة الإنترنت، من جميع أنحاء العالم، إذ بفضل اقتصاد المعرفة، أصبح استغلال الإنترنت كوسيلة ترويج للاقتصاد الإسلامي ضرورة لابد منها.

5- طور اقتصاد المعرفة طرقا جديدة وسريعة جدا للبحث الإلكتروني، عبر محركات بحث، تعتبر بمثابة فهارس أو بوابات، يستعملها جميع مستخدمي الإنترنت، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، في كل وقت، ولأي شخص.

6- خلافا لما يعتقده البعض، فإن اقتصاد المعرفة ليس الإنترنت Internet فقط، فهناك الأنترانات Intranet التي يجب على المشرفين على الاقتصاد الإسلامي استغلالها أحسن استغلال لما تمثله من رابط داخلي سري بين العاملين وبعض العملاء والشركاء، وكذلك الإكسترانات Extranet التي تربط البنوك وشركات التأمين الإسلامية فيما بينها.

7- يمكن تسويق مزايا الاقتصاد الإسلامي عبر الاتصال السريع والسهل بكل الأعوان الاقتصاديين مباشرة عبر بريدهم الإلكتروني Email، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي Facebook أو Twitter.

8- عبر الإعلان الإلكتروني، توسعت طرق الاقتصاد الإسلامي في الترويج لخدماته ومنتجاته.

9- بلغة الرياضيات، لن يتأثر الاقتصاد الإسلامي بمزايا اقتصاد المعرفة إلا إذا، وفقط إذا، تم وضع كل الركائز الأساسية لهما بشكل واضح وقوي، إي أنه لا يمكن الاستفادة من الآثار الإيجابية لاقتصاد المعرفة على الاقتصاد الإسلامي إلا عبر وضع الهياكل التحتية المناسبة لاقتصاد المعرفة بعد الاندماج فيه طبعا، فالجزائر لا يمكنها الاقتداء بماليزيا التي تحاول تعزيز موقعها كمركز للمالية الإسلامية، عبر علامة تجارية جديدة: السوق المالي الإسلامي العالمي، إلا إذا حذت حذوها في الولوج السريع نحو اقتصاد المعرفة، كما فعلت ماليزيا منذ سنوات طويلة.

10- يسمح اقتصاد المعرفة للقائمين على الاقتصاد الإسلامي بالابتكار والإبداع والتجديد المستمر والنوعي، خاصة وأن هذا النمط التكنو–اقتصادي المعرفي الجديد غير مثقل كسابقيه الاشتراكي والرأسمالي بشحنات أيديولوجية معادية للأديان والفطرة البشرية.

خاتمة:

يجب على القائمين على النموذج الاقتصادي الإسلامي؛ الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية الكثيرة لاقتصاد المعرفة، كنمط تكنو–اقتصادي جديد، على مختلف تجليات وتطبيقات الاقتصاد الإسلامي، سواء في الدول العربية أو حتى في عقر دار الغرب الرأسمالي نفسه.

فقد فتحت الثورة الإلكترونية بابا علميا عالميا واسعا أمام الجميع للتكيف مع هذا التطور التكنولوجي المتسارع في ظل عولمة معلوماتية لا عذر فيها أبدا لمن لا يسعى إلى تدويل النموذج الاقتصادي الإسلامي عبر أدوات ووسائل وتقنيات اقتصاد المعرفة.

فخلافا لعصريْ الزراعة والصناعة السابقين، منح عصر المعلومات للمشرفين على الاقتصاد الإسلامي فرصة الاتصال والتسويق يوميا، 24 ساعة/24 ساعة، مع مئات الملايين من مستخدمي شبكة الإنترنت، من جميع أنحاء العالم، حتى صار استغلال الإنترنت كوسيلة ترويج للاقتصاد الإسلامي ضرورة لابد منها بفضل اقتصاد المعرفة.

كما طور اقتصاد المعرفة طرقا جديدة وسريعة جدا للبحث الإلكتروني، عبر محركات بحث، تعتبر بمثابة فهارس أو بوابات، يستعملها جميع مستخدمي الإنترنت، يمكنها توضيح كل ما يتعلق بالاقتصاد الإسلامي، في كل وقت، ولأي شخص، مع عدم الاكتفاء فقط بما تقدمه الشبكة العنكبوتية العالمية من خدمات، فاقتصاد المعرفة ليس الأنترنت Internet فقط، بل توسيع الاستفادة من بقية آليات وقنوات هذا النمط الاقتصادي المعرفي الجديد، على غرار الأنترانات Intranet والإكسترانات Extranet التي تربط البنوك وشركات التأمين الإسلامية فيما بينها.

للخروج الآمن من التداعيات الخطيرة للأزمات المالية العالمية التي تعيشها الرأسمالية الربوية حاليا، لا بد أيضا من اغتنام هذه الفرصة التاريخية لتسويق مزايا الاقتصاد الإسلامي، عبر تكثيف شبكة العلاقات الاقتصادية محليا وعالميا، وتحيينها باستمرار، عبر الاتصال السريع والسهل بكل الأعوان الاقتصاديين مباشرة عبر بريدهم الإلكتروني Email، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي Facebook أو Twitter.

هوامش البحث:

[1]- خالد مصطفى قاسم، **دور استراتيجية الاقتصاد المعرفي وتقنيات النانو في تحقيق التنمية المستدامة للصناعات المعرفية العربية**، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، جامعة الدول العربية: (تاريخ آخر إطلاع: 2013/09/21)

http://drkhaledkassem.blogspot.com/2011/05/blog-post_24.html

[2]- عرين، **ما هو اقتصاد المعرفة؟**: www.arabcin.net (تاريخ آخر إطلاع: 2006/10/13)

3- محمد دياب، **اقتصاد المعرفة، أين نحن منه؟**: www.alriadh-np.com (تاريخ آخر إطلاع: 2006/11/08).

4- التقرير الاستراتيجي العربي، **تكنولوجيا المعلومات كمدخل للتنمية والتكامل العربي**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مصر: www.w3.org (تاريخ آخر إطلاع: 2006/03/15)

5 / Paula De Mazi, Marcello Estevao et Laura Kodres, **Une nouvelle économie?**, in Finance & Développement, Juin 2001, Volume 38, Numéro 2.

6- دومينيك فوراي، **اقتصاد المعرفة**، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مكتبة دار طلاس، دمشق، سوريا، الناشر الأجنبي: Edition la Découverte, Paris، 2003.

[7]- يمكن الرجوع في هذا الإطار إلى رسالة دكتوراه الباحث، وهي غير منشورة، بعنوان: **مستقبل المؤسسات الشبكية بالجزائر في ظل الانتقال إلى اقتصاد المعرفة**، نوقشت سنة 2007 في جامعة عنابة.

8- عبد الستار إبراهيم الهيثي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص.55

9- عبد الفتاح محمد صلاح، مدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي: (تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/12)
http://thefaireconomy.com/article.aspx?id=45

10- النسخة العربية للموسوعة الإلكترونية الحرة ويكيبيديا، **الاقتصاد الإسلامي**: http://ar.wikipedia.org/wiki (تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/12)

11- حسين حسين شحاتة، **أساسيات النظام الاقتصادي الإسلامي في مجال التطبيق**، سلسلة بحوث ودراسات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر: (تاريخ آخر إطلاع: 2013/09/12)
www.darelmashora.com/download.ashx?docid=7

12- الموسوعة الإلكترونية الحرة، مرجع إلكتروني سابق.

13- شادي خليفة محمد الجوارنة، **اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي**، دار عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص186.

14 - الموسوعة الإلكترونية الحرة، مرجع إلكتروني سابق.

15- فؤاد بن علي، **البنوك الإسلامية في أوروبا، الواقع والآفاق:** (تاريخ آخر اطلاع: 2013/09/21) http://nador.nadorcity.com
16- محمد بوجلال، **البنوك الإسلامية**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990، ص50.
17- حسين حسين شحاتة، مرجع إلكتروني سابق.
18- موقع معلومات مباشر: **"دبي الإسلامي" يفوز بجائزة "أفضل البنوك الإلكترونية في الشرق الأوسط":** (تاريخ آخر إطلاع: 2009/03/05)
www.mubasher.info/DFM/News/NewsDetails.aspx?NewsID=131264&src=M230